



بمعزل عن العالم: الاستهداف الممنهج للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج جراء تعاونهم مع الأمم المتحدة

يود مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لفت الانتباه إلى الهجمات التي ترعمتها حكومات كل من البحرين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وعمان مؤخراً، فضلاً عن أعمال التهريب والتشهير التي قد تصل إلى حد التحريض على الكراهية والعنف، ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

فعلى مدار العامين الماضيين، حرصت منظمات حقوق الإنسان وكذلك المدافعون الحقوقيون في منطقة الخليج على التنبيه إلى الوضع المتردي لحقوق الإنسان بالمنطقة من خلال مزيداً من التعاون مع آليات الأمم المتحدة.

من جانبها ردت دول الخليج على ذلك بحملة من التهريب والعقاب ضد هؤلاء الذين يشجبون انتهاكات حقوق الإنسان في بلادهم أمام الأمم المتحدة، سواء كانوا مدافعين حقوقيين محليين أم دوليين. وقد تضمنت تلك الهجمات حملات تشويه للسمعة وتشهير بالمنافذ الإعلامية الخاضعة لتلك الحكومات، هذا بالإضافة إلى التهديدات بالقتل، الاعتداءات البدنية، الاتهامات الجنائية، الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز والأحكام بالسجن. الأمر الذي وصل في بعض الحالات، إلى الحض على الكراهية والعنف ضد نشطاء حقوق الإنسان، بما يعرض سلامة هؤلاء الأفراد للخطر، وذلك من خلال حملات التشهير العامة التي تقودها الحكومات من خلال المنابر الإعلامية التابعة لها، وقد تضمنت تلك الحملات أعمالاً انتقامية بحسب تعريف قرار الأمم المتحدة A/HRC/18/19، كما أنها تنتهك المادة ١٢(٢) من إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفيما يلي عرض لبعض الهجمات التي تعرض لها النشطاء في منطقة الخليج عقب مشاركتهم في فعاليات الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

• أولاً: الإمارات العربية المتحدة:

ترتبط الأعمال الانتقامية المُقرّفة ضد المدافعين الإماراتيين عن حقوق الإنسان، ممن تعاونوا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بحملة التهريب والاعتقالات من قبل الحكومة، والتي استهدفت دُعاة الإصلاح بالدولة، تلك الحملة التي تصاعدت على نحو مقلق خلال عام ٢٠١٢، ولا تزال مستمرة حتى اليوم.

في ١٧ سبتمبر ٢٠١٢، تم الاعتداء البدني على أحمد منصور، وهو ناشط حقوقي ومدون معروف بالإمارات العربية المتحدة، كما أنه عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة هيومن رايتس ووتش.^١ وقع ذلك الاعتداء من قِبل شخص مجهول بجامعة عجمان، وقد جاء هذا الاعتداء عقب مشاركة منصور في لقاء جانبي شارك في تنظيمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان خلال الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان وذلك من خلال فيديو مسجل لمنصور نظراً لتعذر سفره لجنيف بسبب حظر السفر المفروض ضده، وهناك أسباب قوية تدفعنا للظن بأن جهاز الأمن الحكومي يقف وراء هذا الهجوم.

كانت حملة تشهير شرسة قد بدأت في العديد من الصحف الموالية للحكومة ووسائل الإعلام الاجتماعي، بمجرد أن شاع خبر مشاركة منصور في هذا اللقاء، وقد تضمنت الحملة بيانات تشهير ضد منظمي اللقاء، بما في ذلك المزاعم التي تداولتها الصحف والأفراد المعروفين بصلاتهم بالحكومة بأن منظمي اللقاء على صلة بإيران، وأن اللقاء تم إعداده لتسويه سمعة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول الخليج كجزء من مؤامرة أكبر للإطاحة بالحكومات في الخليج والتحريض على الفوضى وعدم الاستقرار. ونظراً لحساسية الموقف السياسي في الدولة، فإن تلك الاتهامات تشكل تحريضاً مباشراً على الكراهية والعنف ضد منصور، ويمكن اعتبار أن الهجوم البدني عليه في ١٧ سبتمبر كان نتيجة مباشرة لهذا التحريض.

• ثانياً: مملكة البحرين:

على النحو المبين في تقرير الأمين العام حول الأعمال الانتقامية ضد أفراد ومجموعات بسبب تعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمقدم أثناء الدورة الحادية والعشرين للمجلس، وقعت -على نحو منتظم- أعمال انتقامية ضد المدافعين البحرينيين عن حقوق الإنسان المنخرطين مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

رغم التوصيات الواضحة المنشورة في تقرير لجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتي دعت السلطات البحرينية إلى الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين وإسقاط الأحكام الصادرة ضدهم -معظمهم من النشطاء و الحقوقيين البارزين- لكن السلطات البحرينية لم تقم بتنفيذ ذلك، بل أنها عوضاً عن ذلك، مضت في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان على نحو ممنهج، من خلال إصدار المزيد من الأحكام التعسفية بالسجن ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى الاعتقالات لفترات وجيزة، الاعتداءات البدنية، التهديدات بالقتل، الهجوم بالغازات المسيلة للدموع على منازل النشطاء، وكذا حملات التشهير والمنع من السفر بالإضافة إلى منع العديد من المدافعين الدوليين عن حقوق الإنسان من دخول البحرين.

شنت وسائل الإعلام التابعة للحكومة البحرينية -على غرار الإمارات العربية المتحدة- حملات تشهير ضد أعضاء المجتمع المدني البحريني الذين حضروا الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، وقد روجت العشرات من المنافذ الإعلامية التابعة للحكومة معلومات كاذبة وتهديدات بالتشهير الرسمي والسجن لهؤلاء النشطاء نتيجة مشاركتهم بمجلس حقوق الإنسان.

١ أحمد منصور ضحية محاكمة غير عادلة خلال العام ٢٠١١ في قضية عرفت إعلامياً باسم القضية UAE 5، فقد تمت إدانته بإهانة الشخصيات السياسية في الدولة، بعد أن رتب، مع آخرين، حملة للتوقيع على عريضة تدعو إلى المزيد من المشاركة السياسية من خلال برلمان منتخب يتمتع بسلطات تشريعية وتنظيمية. وفي نوفمبر ٢٠١١، تم الحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، ثم تم الإفراج عنه بعفو رئاسي بعد يوم من صدور الحكم، وبعد أن أمضى ما يقرب من ٨ شهور في المعتقل، ومنذ ذلك الحين، تعرض منصور لمضايقات عديدة وحملات تشهير يُعتقد أنها بتحريض من الحكومة.

تضمنت الأعمال الانتقامية أيضاً تهديدات بحق محمد المسقطي، وهو ناشط حقوقي معروف ورئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان. حيث تلقى المسقطي عشرات المكالمات مجهولة المصدر تُهدده بالقتل و بالنيل من عائلته في البحرين، وذلك بعد أن أعلن عن مشاركته في دورة مجلس حقوق الإنسان على حسابه الخاص بموقع تويتر. في ١٧ أكتوبر، وفور عودته إلى البحرين، تم استدعاؤه أمام النائب العام للبحرين بتهمة المشاركة في احتجاجات غير مشروعة.

بالمثل، تم إلقاء القبض على سيد يوسف المحافظة، رئيس وحدة الرصد ونائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، حيث خضع المحافظة للاستجواب عدة مرات، كما يواجه اتهامات بنشر أخبار كاذبة على موقع تويتر، وذلك عقب مشاركته في الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان. من الجدير بالذكر أنه كان أحد متحدثي اللقاءات الجانبية المتزامنة مع تلك الدورة، كما ألقى بياناً أمام المجلس أثناء تلك الدورة.

في ١٧ سبتمبر، قام عدد من الصحفيين والأعضاء بوفد الحكومة البحرينية بمضايقة المتحدثين باللقاء الجانبى السابق ذكره، والذي عقد بمجلس حقوق الإنسان حول منطقة الخليج. وفي ١٨ سبتمبر، وفي أثناء لقاء جانبي آخر حول البحرين، قاطع هؤلاء الأفراد أنفسهم المتحدثين، واتخذوا إجراءات تهدف إلى مضايقة المشاركين في اللقاء، وترهيبهم وتشويه سمعتهم، الأمر الذي دفع أمن الأمم المتحدة إلى إخراج أحد هؤلاء الأفراد خارج الغرفة وتحرير محضر ضد أفعاله من المضايقات.

• ثالثاً: عمان:

في ٣١ مايو ٢٠١٢، تم اعتقال ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان أثناء قيامهم ببعثة ميدانية في موقع احتجاجات، الأمر الذي كان بمثابة بداية لحملة مستمرة ضد النشطاء في عمان. وفي هذا السياق صدر بيان عن النائب العام يهدد النشطاء الممارسين لحقهم في حرية الرأي والتعبير بالسجن واتخاذ إجراءات قانونية بحقهم، الأمر الذي صاحبه القبض على عشرات منهم، ومحاكمتهم، والحكم عليهم بالسجن، وقد تضمنت قائمة المستهدفين كتاب، مدونين، مدافعين حقوقيين ومحتجين.

كان المدافع الحقوقي مختار الهنائي أحد هؤلاء المعتقلين، وهو عضو مؤسس للفريق العماني لحقوق الإنسان، وناشط معروف، ومدون وصحفي. وفي ديسمبر ٢٠١٢، أيدت محكمة الاستئناف أحكاماً بالسجن لمدة ستة أشهر صدرت من قبل المحكمة الابتدائية ضد أحد عشر ناشطاً، من بينهم الهنائي، بعد اتهامهم بالتجمع غير القانوني. وفي يناير ٢٠١٣، أصدرت المحكمة ذاتها حكماً بالسجن لمدة عام آخر ضد الهنائي وآخرين، بتهم إعاقة الذات السلطانية، وانتهاك قانون جرائم المعلومات في عمان، وذلك بسبب نشر "معلومات تشهيرية" على مواقع التواصل الاجتماعي على حد وصف الحكم. وبحسب الشهادة الشخصية لهنائي، تم إيداعه خلال الشهر الأول من الاعتقال في سجن سري لأمن الدولة، معروف في عمان باسم "السجن الأسود"، حيث تم استجوابه على نحو متكرر حول صلته بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. كما تم سؤاله مراراً -وعلى نحو محدد- عن ورشة عمل للتدريب على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وحضرها الهنائي في مصر قبل عشرة أيام فقط من اعتقاله، كما تم استجوابه عن المنظمين والمراسلات التي تمت بالبريد الإلكتروني مع العاملين بالمركز، والمعلومات

التي أرسلها إلى مركز القاهرة بشأن اعتقال زملائه بغرض إرسالها إلى الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

• رابعاً: المملكة العربية السعودية

يعمل النشطاء الحقوقيون بالمملكة في ظل ظروف قمعية للغاية، وكثيراً ما يواجهون التهديدات، والترهيب، والاعتقال، والاستجواب، والمنع من السفر والمحاکمات أمام المحاكم الاستثنائية. عادةً ما تتضمن الاتهامات الموجهة ضدهم تهم مثل تشويه سمعة البلاد، أو الانتماء إلى مجموعات "مشبوهة"، أو إنشاء المنظمات دون تصريح، أو إثارة الفتنة وتحريض الرأي العام ضد مؤسسات الحكومة، أو الدعوة للمظاهرات، ومؤخراً تشجيع المنظمات الدولية لاتخاذ مواقف ضد المملكة. وتتفاقم خطورة تلك الانتهاكات في ظل وجود نظام قضائي يتسم بولائه للسلطة التنفيذية.

في ١٨ يونيو ٢٠١٢، تمت مواجهة الدكتور محمد فهد القحطاني، وهو أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وأحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية، بإحدى عشرة تهمة ذات دوافع سياسية، وذلك بسبب عمله في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وقد تضمنت تلك التهم إبلاغ معلومات "كاذبة" لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد تم استدعاؤه أمام محكمة جنائية خاصة في الرياض.^٢

إن الإخفاق في التصدي للأعمال الانتقامية الماضية ضد النشطاء المنخرطين مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعد السبب الرئيسي وراء تيسير القمع الحالي ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة.

يتعين على مجلس حقوق الإنسان، وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحص تلك الأعمال الانتقامية، لاسيما داخل مقر الأمم المتحدة، فوراً وبجدية، وذلك لضمان عدم تكرارها وتوفير الحماية الكاملة للمدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين. كما يطالب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان باتخاذ خطوات قوية وملموسة ضد الحكومات التي تستهدف النشطاء الحقوقيين والجمعيات الأهلية لتعاونها مع آلياته، وإن ارتكاب تلك الأعمال يجب أن ينتج عنه -تلقائياً- إعادة النظر في عضوية الدولة الممارسة لتلك الأعمال بمجلس حقوق الإنسان.

نظراً للنطاق الواسع لتلك الأعمال الانتقامية، وتكرارها على يد حكومات دول الخليج، ضد المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان، فإنه يتعين على مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان شخصياً، التصدي لتلك الأعمال على نحو عاجل وعلني.